هل تواجه مشكلة في قراءة هذا البريد الإلكتروني؟ استخدم متصفحك لعرضه

العربية الصينية الإسبانية الروسية

شارك هذا عبر

مارس 2019

في هذا الإصدار

- تطورات مكافحة الفساد
- مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات والجمارك
- تطورات مراقبة الصادرات والعقوبات
- المصادر العالمية للتحقيقات
- الالتزامات المكتوبة والشفهية

تطورات مكافحة الفساد

حكم على مسؤول سابق في هونج كونج بالسجن ثلاث سنواتٍ لدوره في مخطط دفعات فاسدة

في 25 مارس 2019، حكمت القاضية الأمريكية لوريتا أ. بريسكا عن المقاطعة الجنوبية في نيويورك على تشي بينغ باتريك هوو، وزير الشؤون الداخلية في هونج كونج من عام 2002 إلى 2007، بالسجن لمدة ثلاث سنواتٍ لانتهاكه قوانين ممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA) وغسل الأموال الأمريكية. كما تمت تغطيته سابقًا في النشرة الحمراء، أُدين "هوو" في ديسمبر 2018 لتورطه في مخطط تقديم مدفوعات فاسدة لمسؤولين أوغنديين وتشاديين مقابل عقود النفط والغاز لشركة الطاقة CEFC الصينية المحدودة ("CEFC"). تسبّبَ هوو، الذي شغل منصب رئيس منظمة غير حكومية في فيرجينيا تابعة لشركة CEFC، في مدفوعات غير مشروعة بقيمة 2 مليون دولار يتم دفعها للمسؤولين الحكوميين الأوغنديين البارزين، بما في ذلك إدريس ديبي، رئيس تشاد. بالإضافة إلى الحكم بالسجن الذي صدرَ ضد هوو، قد حُكم عليه بدفع 400,000 دولار كتعويض.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- *مدونة سياسة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA)*
- *وول ستريت جورنال*

توجيه الاتهام لمسؤول سابق في نقابة العاملين في السيارات لتورطه في مخطط فساد مع شركة فيات كرايسلر

في 18 مارس 2019، وجّهت وزارة العدل (DOJ) الاتهام لنوروود جيويل، نائب الرئيس السابق لنقابة العاملين في السيارات المتحدة (UAW) - نقابة عمالية مقرها ديترويت، ميشيغان - بسبب التآمر لخرق قانون العلاقة بين العمّال والإدارة. تُعد الاتهامات الموجّهة إلى جيويل جزءًا من تحقيق اتحادي كشفَ النقاب عن أكثر من 4.5 مليون دولار من الفوائد التي تم الحصول عليها بشكل غير مشروع لتحقيق مكاسب شخصية من قِبل مسؤولي نقابة العاملين في السيارات المتحدة وشركة فيات كرايسلر (FCA)، والتي يرجع تاريخها إلى عام 2009. ترأس جيويل وحدة شركة فيات كرايسلر من عام 2014 إلى 2016 وهو أعلى مسؤول في نقابة العاملين في السيارات المتحدة تم توجيه الاتهام له حتى الآن.

سيطر جيويل، من خلال منصبه، على المدفوعات لمركز التدريب التابع لشركة فيات كرايسلر. يُزعم أن جيويل قبلَ مدفوعات وهدايا غير مشروعة، ووافق لمسؤولي نقابة العاملين في السيارات المتحدة على استخدام بطاقة الائتمان الخاصة بمركز التدريب لدفع تكاليف عشاء باهظة الثمن، ومباريات الجولف، والمشتريات الشخصية الأخرى التي تزيد قيمتها عن 40,000 دولار. اتهام جيويل بالتآمر تم تقديمه كمعلومات جنائية، واعترف جيويل بالتهم الموجّهة إليه في 2 أبريل 2019. ومن المقرر صدور الحكم عليه في 5 أغسطس 2019. وحتى الآن، أسفرَ التحقيق الذي دامَ أربع سنواتٍ عن ثمانية إدانات، بما في ذلك إدانة الرئيس

التنفيذي السابق لشركة فيات كرايسلر - ألفونس إيكوبيلي - الذي يقضي عقوبة بالسجن لمدة 5 سنواتٍ لدوره في ذلك المخطّط.

لمزيد من المعلومات

- معلومات عن جيويل
- *وول ستريت جورنال*
- *نيويورك تايمز*
- *بلومبرغ*

اتهام خمسين شخصًا بتهم فساد بشأن القبول بالجامعات

في 12 مارس 2019، أعلنت وزارة العدل عن لائحة اتهامات ضد 50 شخصًا من أستاذة الجامعات، وإداريين، وأولياء أمور - بما في ذلك شخصيات بارزة في القانون، والأعمال، والترفيه - فيما يتعلق بمخطط لاستخدام مدفوعات غير مشروعة، ودرجات زائفة من امتحانات القبول بالجامعة، وشهادات رياضية زائفة لتأمين القبول بالجامعة. تشمل هذه الاتهامات التواطؤ على الكسب غير المشروع، والتواطؤ على غسل أموال، والتواطؤ بالاحتيال على الولايات المتحدة، والتواطؤ لارتكاب عمليات احتيال عبر البريد، والخداع عبر خدمات بريدية موثوق بها، وعرقلة العدالة.

كان وليام "ريك" سنجر، الذي أقرّ بالتهم الموجّهة إليه في 12 مارس، مستشارًا للقبول بالجامعات وكان يُدير شبكة Edge Career Network & College. كان سنجر هو العقل المدبّر المزعوم وراء مخطط قبول الطلاب في جامعات مثل ييل، وستانفورد، ووِيك فورست، وكاليفورنيا الجنوبية، وجورجتاون. في سبتمبر 2018، بدأ سنجر التعاون مع المحققين الفيدراليين.

وفقًا لمكتب التحقيقات الفيدرالية (FBI)، فقد حوّل سنجر 25 مليون دولار من المدفوعات الفاسدة من خلال مؤسسة خيرية أنشأها تُسمّى Key Worldwide Foundation ("المؤسسة"). وكان العملاء يدفعون المدفوعات في شكل تبرعات للمؤسسة، والتي كان يتم توجيهها بعد ذلك إلى مديري امتحانات القبول، ومسؤولي الجامعة، وغيرهم ممّن ساعدوا الطلاب في تأمين الالتحاق بالجامعة. كانت المدفوعات تتراوح عادةً بين 15,000 دولار و75,000 دولار؛ ومع ذلك، يُزعم أن أسرة واحدة دفعت 6.5 مليون دولار.

في 25 مارس 2019، وجّهت وزارة التعليم الأمريكية خطابات إلى ثماني جامعات لتنبيههم بالتحقيق وطلب المعلومات. تتولى وحدة إنفاذ المساعدات الطلابية التابعة لوزارة التعليم قيادة التحقيق.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- إقرار مكتب التحقيقات الفيدرالية
- *نيويورك تايمز*
- *وول ستريت جورنال*

مساعد رئيس وحدة مكافحة الممارسات الأجنبية الفاسدة التابعة لوزارة العدل يناقش قضايا "اللحوم والبطاطس"، "صحوة عالمية" وتأثير التقنيات الجديدة على تقييم امتثال الشركات

في 12 مارس 2019، تحدّثَ مساعد رئيس وحدة FCPA التابعة لوزارة العدل، إفرايم (فراي) فيرنيك، في حدث قدّمته شركة Compliance & Dow Jones Risk حول متابعة وزارة العدل المستمرة للأفراد في إجراءات FCPA، وأهمية تعاون الحكومات الأجنبية مع وحدة FCPA، والحاجة إلى الشركات لتتكيف باستمرار برامج الامتثال مع الميزات الفريدة لأعمالهم والتطورات التكنولوجية. يتوفر النص الكامل لملاحظات فراي هنا.

لمزيد من المعلومات

- تنبيه العميل

هيئة محلفين تُدين عمدة سابق في مخطط احتيال برقي

في 7 مارس 2019، أُدينت العمدة السابقة لمدينة ريتشاردسون بولاية تكساس وزوجها، وهو مطوّر للأراضي، بانتهاكات تواطؤ فيدرالية من قِبل هيئة محلفين في أعقاب محاكمة استمرت ثلاثة أسابيع أمام قاضي المقاطعة الأمريكية أموس مازانت في المقاطعة الشرقية بولاية تكساس. تمت إدانة لورا جوردان*ي* ماكزكا بتهمة التواطؤ لارتكاب عمليات احتيال مصرفية عبر خدمات موثوق بها، والتواطؤ لتقديم الرشوة فيما يتعلق ببرنامج يتلقى أموالاً فيدرالية. وتمت إدانة زوجها، مارك جوردان، بتهمة التواطؤ لارتكاب عمليات احتيال مصرفية عبر خدمات موثوق بها، والتواطؤ لتقديم الرشوة فيما يتعلق ببرنامج يتلقى أموالاً فيدرالية.

وفقًا للائحة الاتهام، بين عامَي 2013 و2015، عندما كانت السيدة جوردان تشغل منصب العمدة، صوّتت مرارًا وتكرارًا لصالح تغيير المناطق التي استفادت منها شركة السيد جوردان، JP Realty Partners LP. زعمت لائحة الاتهام أنه مقابل تصويتها، تلقّت السيدة جوردان أكثر من 58,000 دولار نقدًا وشيكًا، وتجديدات لمنزلها، وإقامات في فندق فاخر، وترقيات للسفر جواً، ومنصبًا في إحدى شركات السيد جوردان. حذفت السيدة جوردان هذه العناصر من بيان الإفصاح عن تضاربها،

وأدلتْ ببيانات كاذبة إلى مجلس مدينة ريتشاردسون وخدمات الإيرادات الداخلية لإخفاء استلام العناصر ذات القيمة. وبموجب القوانين الفيدرالية، تواجه السيدة والسيد جوردان عقوبة السجن لمدة تصل إلى 20 عامًا عند إصدار الحكم.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- *Law360*

وزارة العدل تُعلن عن أولوية إنفاذ قانون تسجيل العملاء الأجانب

في 6 مارس 2019، تحدّثَ مساعد المدعي العام للأمن القومي، جون سي. ديمرز، في المعهد الوطني السنوي التابع لنقابة المحاميين الأمريكيين حول جريمة ذوي الياقات البيضاء وأعلن أن تطبيق قانون تسجيل العملاء الأجانب سيكون أولوية لوزارة العدل. كما أعلن ديمرز أن وزارة العدل قد عيّنت براندون فان غراك لقيادة هذه الوحدة. عمِلَ فان غراك مؤخرًا كمستشار خاص لروبرت مولر، وكان سابقًا مُدّع في قسم الأمن القومي التابع لوزارة العدل وكذلك في المقاطعة الشرقية بولاية فيرجينيا.

لمزيد من المعلومات

- *نيويورك تايمز*
- *Law360*

لجنة تداول السلع الآجلة تُعلن أنها ستحقق في انتهاكات لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة وملاحقتها قضائيًا

في 6 مارس 2019، أعلنت لجنة تداول السلع الآجلة (CFTC) أنها ستحقق في انتهاكات لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة وملاحقتها قضائيًا وأن الشركات التي تكشف بنفسها عن انتهاكات للقانون إلى اللجنة ستكون مؤهلة لعدم الاختصاصية القضائية في ظروف مشابهة لسياسة إنفاذ الشركات التابعة لوزارة العدل. في تصريحات أمام المعهد الوطني السنوي التابع لنقابة المحاميين الأمريكيين حول جريمة ذوي الياقات البيضاء، أعلن جيمس ماكدونالد، مسؤول تنفيذ القانون في لجنة تداول السلع الآجلة، عن التغيير في السياسة.

لمزيد من المعلومات

- مستشار الإنفاذ في لجنة تداول السلع الآجلة
- *مدونة سياسة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA)*

أكبر شركة للهاتف المحمول في روسيا تلجأ للتسوية مع هيئة الأوراق المالية والبورصات ووزارة العدل بشأن اتهامات بانتهاكات قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، وتُشير وزارة العدل إلى مسؤول الاتصالات الأوزبكي

في 6 مارس 2019، أعلنت وزارة العدل وهيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC) أنها توصّلت إلى اتفاقية تسوية مع شركة Mobile TeleSystems PJSC (MTS) الروسية ومقرها شركتها الفرعية الأوزبكية المملوك بالكامل، Kolorit Dizayn Ink LLC (KOLORIT)، لحل التهم التي تزعُم انتهاكات قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة. زُعم أن شركة الاتصالات العملاقة قد شاركت في مخطط فساد لدفع مدفوعات إلى مسؤولين أوزبكيين في مقابل فرص العمل في السوق الأوزبكية ومع السلطات الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية. إن شركة MTS هي مصدر للأوراق المالية المتداولة في الولايات المتحدة، وبالتالي فهي خاضعة لإنفاذ قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة. وافقت شركة MTS على دفع غرامة قدرُها 850 مليون دولار، والخضوع لمراقبة لمدة 36 شهرًا على الأقل وإبرام اتفاقية مقاضاة مؤجلة مع وزارة العدل. وأقرّت شركة KOLORIT بتهمة واحدة وهي التواطؤ لخرق أحكام وسجلات مكافحة الرشوة الواردة في قانون الممارسات الاجنبية الفاسدة.

في إطار الإجراءات ذات الصلة، في 7 مارس 2019، ألغت وزارة العدل لوائح الاتهام ضد مسؤول اتصالات سلكية ولاسلكية أوزبكي سابق وكذلك ابنة رئيس أوزبكستان السابق، جلنار كريموفا، بتهمة التواطؤ لارتكاب غسل أموال كجزء من مخطط المدفوعات الفاسدة الضالع فيه شركة MTS وغيرها. يُزعم أن كريموفا قد قبلت المدفوعات غير المشروعة التي تجاوزت 865 مليون دولار. وفي نفس لائحة الاتهام، تم توجيه الاتهام إلى الرئيس التنفيذي السابق لشركة أخرى تابعة لشركة MTS، بخزود أحمدوف، بتهمة التواطؤ لخرق قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، وتهمتان بانتهاك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، وتهمة التواطؤ لغسل أموال.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي لهيئة الأوراق المالية والبورصات (MTS)
- البيان الصحفي لوزارة العدل
- البيان الصحفي لشركة MTS
- *مدونة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة* (MTS)
- *مدونة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة* (كريموفا)

الحكم على مدير تنفيذي سابق بشركة أديداس بالسجن لمدة تسعة أشهر في تحقيقات فساد الرابطة الوطنية لرياضة الجامعات

في 5 مارس 2019، تم الحكم على جيم جاتو، المدير السابق للتسويق الرياضي العالمي لكرة السلة في أديداس؛ وميرل كود، المستشار القانوني السابق لشركة أديداس؛ وكريستيان دوكينز، وكيل الرابطة الوطنية لكرة السلة، في المقاطعة الجنوبية بولاية نيويورك من قِبل قاضي المقاطعة الأمريكي لويس أ. كابلان. حُكم على جاتو بالسجن لمدة تسعة أشهر، بينما حُكم على كل من كوود ودوكينز بالسجن ستة أشهر. كما تمت تغطيته سابقًا في النشرة الحمراء، في 24 أكتوبر 2018، بعد محاكمة استمرت ثلاثة أسابيع وعلى مدار يومين من مداولات هيئة المحلفين، أُدين جاتو بثلاث تهم تتعلق بالاحتيال البرقي، في حين أُدين كل من كوود ودوكينز بتهمتيْن بالاحتيال البرقي. جاءت التهم من الرجال الثلاثة الذين توسطوا في صفقة لدفع 100,000 دولار إلى والد مجنّد سابق إذا التحق ابنه بجامعة لويزفيل. وأُدين جاتو أيضًا القيام بترتيب صفقات مماثلة لتوجيه مجنّدين إلى جامعة كنساس وجامعة ولاية كارولينا الشمالية. في المحكمة وأثناء النطق بالحكم، اعترف الرجال الثلاثة بانتهاك قواعد NCAA، لكنهم نفوا ارتكاب أي جرائم فيدرالية. أعلن الرجال الثلاثة في أكتوبر أنهم سيستأنفون ضد هذه التهم.

يُواجه دوكينز محاكمة أخرى في أبريل 2019 بتهم ذات صلة، كما أن الدعاوى الجنائية والمدنية معلّقة ضد المدونة.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- *Law360*
- *وول ستريت جورنال*

مكتب التحقيقات الفيدرالي يُعلن عن تشكيل فريق مكافحة الفساد الدولي في ميامي

في 5 مارس 2019، أعلن مكتب التحقيقات الفيدرالي أنه أنشأ فريق مكافحة الفساد الدولي في ميامي ("فريق ميامي"). ويتبع إنشاء فريق ميامي وحدات مكتب التحقيقات الفيدرالي المماثلة في نيويورك، ولوس أنجلوس، وواشنطن العاصمة. تُركّز وحدات مكافحة الفساد الدولي على مكافحة الفساد الأجنبي، والكلِبتوقراطية، وقضايا مكافحة الاحتكار الدولية التي لها صلة بالولايات المتحدة. سيركز فريق ميامي على التحقيق في غسل الأموال والفساد في ميامي وأمريكا الجنوبية. أشار الإعلان إلى أن فريق ميامي سيزود بـ "كبار الموظفين، والمحاسبين الشرعيين، والموظفين الذين لديهم خبرة واسعة في إجراء تحقيقات معقدة في جرائم الياقات البيضاء والفساد". بدأ فريق ميامي عملياته في مارس.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي لمكتب التحقيقات الفيدرالي
- أسوشيتد بريس

وزارة العدل تُعيد الملايين من الأموال القيرغيزية التي تم الحصول عليها عن طريق الفساد

في 26 فبراير 2019، أعلنت وزارة العدل عن إعادة أموال منهوبة إلى حكومة جمهورية قيرغيزستان. لقد نهب رئيس قيرغيزستان السابق قربان بيك وابنه مكسيم بيك هذه الأموال، وتم تحديدهما كجزء من الملاحقة الجنائية التي قام بها إوجين جوريفيتش لنشاط تداولهما من الداخل في محكمة المقاطعة الأمريكية بالمنطقة الشرقية في ولاية نيويورك. بعد ذلك، تم تقديم طلب مصادرة بقيمة 6 ملايين دولار، وقدّمت حكومة قيرغيزستان عريضة إسقاط العقوبة لدى وزارة العدل بموجب مبادرة كلِبتوقراط لاسترداد الأموال المنهوبة، تدّعي أن الأموال الخاضعة لأمر المصادرة تعود إلى الأموال المسروقة من السلطات الحكومية في قيرغيزستان وغيرها من المؤسسات المصرفية. وفي 4 أكتوبر 2018، وافقت وزارة العدل على التماس إسقاط العقوبة.

حتى الآن، تم جمع حوالي 4.5 مليون دولار من الأموال واعتمادها للإعادة إلى الوطن. سيتم إيداع هذه الأموال في حساب خزانة حكومة جمهورية قيرغيزستان، والتي أعلنت أن هذه الأموال سوف تذهب نحو المشروعات العامة التي تركز على مكافحة الفساد والشفافية.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- البيان الصحفي لأكين غامب
- *وول ستريت جورنال*
- *مدونة سياسة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA)*

الدائرة التاسعة ترى أن أحكام قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة ليست "قواعد أو لوائح" بموجب قانون SOX

في 26 فبراير 2019، أصدرت محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة التاسعة قرارًا يفسر قانون ساربينز أوكسلي (SOX)، وتؤكد أن أحكام قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة لا تُشكّل "قاعدة" أو "لائحة" بالمعنى المقصود في المادة 806 من قانون

SOX، والتي تحظر الانتقام من الموظفين الذين يُبلغون بشكل قانوني عن الانتهاكات المحتملة لـ "أي قاعدة أو لائحة" لهيئة الأوراق المالية والبورصات. القضية - التي ينتُج عنها رأيًا نادرًا يناقش أحكام قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة - تنشأ عن تسوية مختبرات Bio-Rad في كاليفورنيا في عام 2014 فيما يتعلق بانتهاكات أحكام دفاتر وسجلات قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة المتعلقة بالسلوك المهني في روسيا، وفيتنام، وتايلاند. بينما تفاوضت مختبرات BioRad على حل لهذه الانتهاكات في عام 2013، ادّعى سانفورد وادلر، المستشار القانوني العام السابق لمختبرات BioRad، أنه طُردَ من عمله انتقامًا منه بعد أن أبلغَ لجنة التدقيق في الشركة عن وجود المزيد من انتهاكات قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة في عمليات مختبرات Bio-Rad في الصين. لتقديم مطالبة بالانتقام، جادلَ وادلر بأن أحكام دفاتر وسجلات قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة كانت مشمولة بالمادة 806 من قانون SOX. في المحاكمة، حكمت هيئة المحلفين لوادلر بمبلغ قدره 10.92 مليون دولار على هذه المطالبة وغيرها من المطالبات ضد مختبرات Bio-Rad.

في الاستئناف، رأت الدائرة التاسعة أن هيئة المحلفين تلقت تعليمات غير صحيحة في الوصول إلى حكمها لأن مصطلحَي "القاعدة" و"اللائحة"، في هذا السياق، "لا يُشيران إلا إلى القواعد أو اللوائح الإدارية" وليس إلى القوانين التي يسنُّها الكونجرس مثل قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة. ومع ذلك، رأت المحكمة أن هيئة محلفين معقولة قد حكمت لصالح وادلر بشأن مطالبة الانتقام التي تقدّمَ بها في ضوء الحظر الذي فرضته SEC على تزوير دفاتر وسجلات الشركات. أحالت المحكمة القضية إلى المحكمة الابتدائية لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

لمزيد من المعلومات

- رأي الدائرة التاسعة
- *مدونة سياسة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA)*

هيئة المحلفين تُبرّئ مُشغّل مصعد متهم بمخطّط مدفوعات غير مشروعة

في 22 فبراير 2019، برأت هيئة محلفين فيدرالية في المقاطعة الشمالية بولاية إلينوي أحد مشغلي المصاعد المتهمين بدفع مدفوعات غير مشروعة لموظف في جامعة إلينوي من أجل تأمين عقود عمل. برّأت هيئة المحلفين سوزي تمراس مارتن، رئيسة ومالكة شركة Smart Elevators، من ادعاءات المدّعين العامين بأنها دفعت 29 دفعة مالية غير مشروعة لجيمس هيرنانديز -موظف بالجامعة- من عام 2013 حتى عام 2015، بلغ مجموعها حوالي 200,000 دولار. لقد اعترف هرنانديز في يناير 2019 بأنه تواطؤ وقبلَ مدفوعات غير مشروعة ومن المقرر أن يصدُر الحكم عليه في أبريل 2019.

لمزيد من المعلومات

- *Law360*

تسليط الضوء على مكافحة الفساد: هيئة الأوراق المالية والبورصات تُصدر قرارات بشأن المُبلِّغ عن المخالفات

في 26 مارس 2019، أعلنت هيئة الأوراق المالية والبورصات أنها منحت جوائز للمُبلِّغين عن المخالفات بمبلغ إجمالي قدره 50 مليون دولار لاثنين من المُبلِّغين عن المخالفات. مُنِحَ المُبلِّغ الأول عن المخالفات مبلغًا قدره 37 مليون دولار، وتُعد ثالث أعلى جائزة للمُبلِّغين عن المخالفات على الإطلاق التي دفعتها الهيئة. وتلقى المُبلِّغ الثاني عن المخالفات جائزة قدرها 13 مليون دولار.

في 6 مارس 2019، أعلنت هيئة الأوراق المالية والبورصات أنها رفضت طلبيْن من المطالبين للحصول على جوائز المُبلِّغين عن المخالفات. فشلَ كلا المطالبَيْن في تقديم مطالبات الجوائز في الوقت المناسب خلال فترة التسعين يومًا. قدّم المطالبان على التوالي مطالبتهم بعد 11 شهرًا وبأكثر من عامين، مشيرين إلى أنهم لم يكونوا على علم بالموعد النهائي أو يعتقدون أن المطالبات لم تكن مستحقة الدفع بعد.

منحت هيئة الأوراق المالية والبورصات 61 جائزة في الإجمال للمُبلِّغين عن المخالفات منذ أن بدأت الجائزة لأول مرة في عام 2012. تم دفع جوائز بلغَ مجموعها أكثر من 376 مليون دولار نظير المعلومات التي يقدمها المُبلِّغين عن المخالفات.

من الممكن أن تتراوح جوائز المُبلِّغين عن المخالفات - المنصوص عليها في قانون دود فرانك - بين 10 إلى 30 بالمائة من الأموال التي يتم جمعها عندما تتجاوز العقوبات النقدية من الإنفاذ الناجح مليون دولار. تُنشر إشعارات الإجراءات المغطاة - إجراءات فرض العقوبات التي تزيد عن مليون دولار - على الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية والبورصات، ويجب تقديم المطالبات في غضون 90 يومًا من هذا النشر.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي وقرار هيئة الأوراق المالية والبورصات - 26 مارس
- *وول ستريت جورنال*
- قرار هيئة الأوراق المالية والبورصات - 6 مارس

تسليط الضوء على مكافحة الفساد: هيئة تداول السلع الآجلة تُصدر جائزة المُبلِّغ عن المخالفات

في 4 مارس 2019، أعلنت هيئة تداول السلع الآجلة (CFTC) عن منح جائزة قدرها 2 مليون دولار لأحد المُبلِّغين عن المخالفات. في هذه القضية، قدّم "المُبلِّغ عن المخالفات معلومات مهمة من خلال التحليل المستقل لبيانات السوق" التي ساعدت الهيئة على متابعة إجراءات إنفاذ بالإضافة إلى جهة تنظيمية أخرى لم تُسمّها. من الجدير بالذكر أن كريستوفر إيرمان، مدير مكتب المُبلِّغين عن المخالفات في هيئة تداول السلع الآجلة، ذكرَ أن الجائزة تُوضّح "جانبيْن رئيسييْن من برنامج المُبلِّغين عن المخالفات لدينا - أنه لا يتعين على الفرد أن يكون من الداخل لتلقّي جائزة المُبلِّغين عن المخالفات ويمكن للجنة دفع الجوائز بناءً على الإجراءات ذات الصلة التي رفعتها الجهات التنظيمية الأخرى".

منذ أن أصدرت هيئة تداول السلع الآجلة أول جائزة لها في عام 2014، فقد منحت الهيئة حتى عام 2018 أكثر من 85 مليون دولار للمُبلِّغين عن المخالفات. يتم تقديم الجوائز بموجب قانون دود فرانك ويمكن أن تتراوح بين 10 إلى 30 في المئة من الأموال التي تم جمعها من العقوبات النقدية في إجراء إنفاذ مؤهل من قِبل الهيئة أو الجهات التنظيمية الفيدرالية الأخرى.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي لهيئة تداول السلع الآجلة
- *مدونة سياسة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA)*

تسليط الضوء على مكافحة الفساد: هيئة الأوراق المالية الكندية تُصدر أول جوائز للمُبلِّغين عن المخالفات

في 27 فبراير 2019، أعلنت هيئة الأوراق المالية في أونتاريو (OSC) أنها منحت ما مجموعه 7.5 مليون دولار كندي (5.6 مليون دولار أمريكي) لثلاثة من المُبلِّغين عن المخالفات في إجراءات إنفاذ منفصلة. يُعد برنامج الإبلاغ عن المخالفات لدى الهيئة هو أول برنامج من نوعه للجهات التنظيمية الكندية، والذي دخلَ حيز التنفيذ في يوليو 2016. وفقًا للهيئة، منذ إصداره، تلقى برنامج الإبلاغ عن المخالفات 200 نصيحة حول الانتهاكات المحتملة لقوانين الأوراق المالية في أونتاريو.

تُشبه سياسة هيئة الأوراق المالية في أونتاريو (OSC) برنامج الإبلاغ عن المخالفات في هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC)، المنصوص عليه في قانون دود فرانك، على الرغم من أن الجوائز بموجب سياسة OSC لا تتوقف على تحصيل غرامة مالية عقب إجراء إنفاذ ناجح من جانب OSC، وتم منح جوائز بمبلغ 5 ملايين دولار كندي (3.7 مليون دولار أمريكي). لم تكشف هيئة الأوراق المالية في أونتاريو عن المبالغ الممنوحة لكل من المُبلِّغين عن المخالفات، كما أنها لم تُقدّم أي معلومات تتعلق بإجراءات الإنفاذ التي تتعلق بها الجوائز، بما يتوافق مع أحكام حماية سرية المُبلِّغين عن المخالفات في السياسة.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي لهيئة الأوراق المالية في أونتاريو
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات في هيئة الأوراق المالية في أونتاريو

مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات والجمارك

شركة في كونيتيكت تلجأ إلى تسوية الانتهاكات الواضحة للعقوبات الأمريكية مقابل 1.8 مليون دولار

في 27 مارس 2019، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) التابع لوزارة الخزانة الأمريكية عن تسوية مع Stanley Decker, Inc & Black، شركة مقرها في نيو بريتن بولاية كونيتيكت، فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة للائحة المعاملات والعقوبات الإيرانية (ITSR). وفقًا لإعلان مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، وافقت شركة Decker & Stanley Black، نيابة عن نفسها وفرعها الموجود في الصين، Guoqiang Tools Co. Ltd. (GQ)، على دفع 1,869,144 دولارًا لتسوية الادعاءات بين يونيو 2013 وديسمبر 2014 حيث صدرت ومحاولة تصدير 23 شحنة من أدوات الطاقة وقطع الغيار إلى إيران أو إلى دولة ثالثة مع العلم أن هذه السلع كانت مخصّصة على وجه التحديد للتزويد، أو إعادة الشحن، أو إعادة التصدير، إلى إيران بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد كشفت Decker & Stanley Black بشكل طوعي عن الانتهاكات البالغ عددها 23 انتهاكًا نيابة عن GQ.

في عام 2011، استحوذت شركة Decker & Stanley Black على GQ. خلال ممارسة العناية الواجبة والمفاوضات السابقة، جعلت Decker & Stanley Black وقف المبيعات إلى إيران شرط مسبق لإنهاء عملية الاستحواذ. وقد وافق ممثل GQ على هذا الشرط. وفقًا لذلك، في مايو 2013، استحوذت شركة Decker & Stanley Black على حصة 60 في المائة في GQ وأنشأت مشروعًا مشتركًا مع الشركة. بعد ذلك، عقدت Decker & Stanley Black سلسلة من التدريبات لموظفي GQ بشأن الامتثال للعقوبات والتصدير.

ومع ذلك، واصلت شركة GQ تصدير السلع إلى إيران خلال عامَي 2013 و2014. وقد علِمَ أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا في GQ بهذه الصادرات وأنهم انتهكوا سياسات Decker & Stanley Black الداخلية وكذلك العقوبات الأمريكية. استعانت شركة GQ بست شركات تجارية في الصين والإمارات العربية المتحدة كقنوات لهذه المبيعات، وأنشأت سندات شحن وهمية بمنافذ تفريغ وأماكن تسليم غير صحيحة، وأوعزت إلى عملائها بعدم كتابة كلمة "إيران" في وثائق العمل، مثل سندات الشحن.

أجرَت شركة Decker & Stanley Black تحقيقًا داخليًا بمجرد عِلمها بهذا النشاط وأبلغت مكتب مراقبة الأصول الأجنبية

بهذا الأمر. وبناءً على ذلك، قرّر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن هذه الانتهاكات تُشكل قضية شنيعة. عند تحديد مبلغ التسوية، قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بتقييم عوامل تشديد وتخفيف. من بين عوامل التشديد أن إدارة GQ تصرّفت عن عمد، فقد منحت GQ منفعة اقتصادية لإيران على مدار 18 شهرًا وبالتالي أضرّت بأهداف لائحة المعاملات والعقوبات الإيرانية، وأن شركة GQ هي شركة كبيرة ومتطورة. من بين عوامل التخفيف حقيقة أنه Decker & Stanley Black أو GQ لم تتلقّ إشعارًا بعقوبة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على مدى السنوات الخمس الماضية، وأوقفت Decker & Stanley Black على الفور جميع صادرات GQ فور عِلمها بالانتهاكات الواضحة، وتعاونت Decker & Stanley Black مع تحقيق مكتب مراقبة الأصول الأجنبية من خلال الاستجابة العاجلة لطلبات المعلومات، وإجراء تحقيق داخلي شامل، وتوقيع اتفاقيات رسوم متعددة.

لمزيد من المعلومات

- إشعار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على الإنترنت
- البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية

وزارة العدل تُسوّي دعاوى احتيال مدنية مع تاجر جملة على واردات ملابس بأقل من قيمتها الحقيقية

في 26 مارس 2019، قامت وزارة العدل بتسوية دعاوى احتيال مدنية ضد شركة Byer California، Inc. ("شركة Byer")، وهي مُصمِّمة، ومُصنِّعة، ومستوردة للملابس النسائية. إذ بين عامَي 2009 و2013، قام أحد مستوردي شركة Byer، وهي شركة Queen Apparel NY، Inc. ("شركة Queen") بتزوير النماذج الجمركية مرارًا وتكرارًا من خلال التقليل من قيمة الملابس المُصنّعة بالخارج وبالتالي خفض رسوم الاستيراد المستحقة للولايات المتحدة. قد أقرّت شركة Byer بأنها قد راجعت نُسخًا من المستندات التي قدّمتها شركة Queen إلى هيئة الجمارك وحماية الحدود وأنها تُدرك أن شركة Queen قد قلّلت بشكل كبير من قيمة الملابس والرسوم الزائدة على الملابس المستوردة. كما أقرّت شركة Byer بأنه "من المؤكد إلى حد كبير" أن شركة Queen قدّمت استمارات الدخول إلى هيئة الجمارك وحماية الحدود التي تحتوي على تقييمات خاطئة وأن شركة Byer لم تبذل أي محاولة لتنبيه هيئة الجمارك وحماية الحدود أو التوقف عن الاستعانة بشركة Queen كمستورد. وقد وافقت شركة Byer على دفع 325,000 دولار إلى الولايات المتحدة لتسوية الدعاوي.

نشأت هذه القضية نتيجة شكوى قدّمها أحد المُبلِغين عن المخالفات بموجب قانون الادعاءات الكاذبة. ووفقًا للبيان الصحفي الصادر عن وزارة العدل، تم رفع دعوى احتيال مدنية أخرى ضد شركة Queen ومالكها، هانك تشوي، في 19 فبراير 2019، والدعوى معلّقة حاليًا.

لمزيد من المعلومات

- مرسوم الاتفاق والتسوية
- البيان الصحفي لوزارة العدل

هيئة الجمارك وحماية الحدود: شركة للإضاءة بكاليفورنيا تُهرّب مصابيح خطرة

في 19 مارس 2019، رفعت هيئة الجمارك وحماية الحدود دعوى قضائية أمام محكمة التجارة الدولية الأمريكية ضد شركة Atria Corporation ("شركة Atria")، وهي شركة توزيع مصابيح إضاءة في كاليفورنيا، تزعُم أن الشركة ومالكها يجب أن يدفعوا ما يزيد عن 1.9 مليون دولار كعقوبات لمحاولة إدخال مجموعات تحويل المصابيح الأمامية للسيارة ذات التفريغ عالي الشدة (HID) إلى الولايات المتحدة. ووفقًا للشكوى، حاولت شركة Atria ومالكها، تشو تشيانغ "كيفن" هوو، تهريب مجموعات التحويل إلى الولايات المتحدة في عام 2014، على الرغم من عِلمهما بأن المنتجات لم تستوفِ معايير السلامة الفيدرالية للسيارات لدى وزارة النقل فيما يخص المصابيح الأمامية.

زعمت الشكوى أن شركة Atria ومالكها "هوو" قد أصدرا تصريحات وبيانات خاطئة إلى هيئة الجمارك وحماية الحدود من خلال تصنيف غير صحيح للمصابيح الأمامية على أنها مصابيح عاكسة ومن خلال تقديم المستندات إلى هيئة الجمارك وحماية الحدود التي تصف مجموعات تحويل المصابيح الأمامية ذات التفريغ عالي الشدة بأنها كوابح تيار لتركيبات الإنارة المنزلية. أصدرت هيئة الجمارك وحماية الحدود إخطارات جزائية مسبقة في يونيو 2018، والتي اقترحت غرامة قدرها 1.9 مليون دولار عن انتهاك احتيالي للمادة 1592 من مدونة قواعد الولايات المتحدة (وتزعُم الإهمال الجسيم والإهمال في البديل)، ولكن لم يستجيب أي من الطرفيْن. ثم أصدرت هيئة الجمارك وحماية الحدود إخطارات جزائية لشركة Atria و"هوو" قيمتها 1.9 مليون دولار في 21 يونيو 2018، والتي لم يرُد عليها أي من الطرفيْن أو قاما بأي مدفوعات. تطلب الدعوى أكثر من 1.9 مليون دولار كعقوبات، وهو ما يمثل حساب هيئة الجمارك وحماية الحدود للقيمة المحلية للشحنتيْن. وبدلاً من ذلك، تطلب الدعوى أكثر من 760,000 دولار أو أكثر من 380,000 دولار إذا وُجد أن شركة Atria و"هوو" مسؤولان عن الإهمال الجسيم أو الإهمال، على التوالي.

لمزيد من المعلومات

- *Law360*
- الشكوى

نتائج التعاون بين وكالة حماية البيئة وهيئة الجمارك وحماية الحدود تُسفر عن غرامات قدرها 500,000 دولار

في قضايا انبعاثات السيارات المستوردة

في 12 مارس 2019، ونتيجة للعمليات المشتركة المستمرة مع هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية (CBP)، أعلنت وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA) عن إجراءات إنفاذ تنطوي على غرامات قدرها 530,199 دولارًا متعلقة بأكثر من 10 آلاف محرك وسيارة أجنبية الصنع تم استيرادها عبر موانئ جنوب كاليفورنيا. تسعى العملية المشتركة بين هيئة الجمارك وحماية الحدود ووكالة حماية البيئة، التي بدأت في عام 2014، إلى تحديد المحركات والسيارات أجنبية الصنع التي تفتقر إلى الشهادات أو ضوابط الانبعاثات الصحيح ويتم استيرادها عبر موانئ لوس أنجلس ولونغ بيتش.

وفقًا للبيان الصحفي لوكالة حماية البيئة، وجدت الوكالة أن خمس شركات استوردت أكثر من 5,400 محرك وسيارة بدون شهادات انبعاثات أو ضوابط انبعاثات صحيحة والمطلوبة بموجب قانون الهواء النظيف. دفعت الشركات غرامات بلغت أكثر من 360,000 دولار وطُلب منها شحن السيارات إلى خارج الولايات المتحدة. وجدت وكالة حماية البيئة أيضًا أن هناك 19 شركة إضافية استوردت أكثر من 4,800 دراجة نارية غير قانونية، ودراجات بخارية، ومحركات بحرية، ومركبات ATV، ومولّدات، وآلات ثقب الصخور، ومحركات أخرى من الصين. دفعت هذه الشركات غرامات بلغَ مجموعها أكثر من 160,000 دولار وطُلب منها أيضًا المنتجات إلى خارج الولايات المتحدة.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي لوكالة حماية البيئة
- مجلة International Trade Today

تطورات الصادرات، والعقوبات، والجمارك

تنبيه العميل: العقوبات الأمريكية الأخيرة تخلق مخاطر إضافية للشركات التي تمارس أعمالاً تجارية مع فنزويلا

صعّدت حكومة الولايات المتحدة العقوبات ضد فنزويلا في محاولة لممارسة ضغوط متزايدة على نظام الرئيس "مادورو"، ممّا أدى إلى مخاطر إضافية لكل من الشركات الأمريكية والشركات غير الأمريكية التي لديها أعمال مستمرة أو محتملة في فنزويلا أو مع حكومتها. تتبع هذه الإجراءات تحديد شركة النفط الفنزويلية المملوكة للدولة، PdVSA، في 28 يناير.

وعلى وجه التحديد، حدّدت إدارة "ترامب" بنك Evrofinance الذي يتخذ من موسكو مقراً له باعتباره مُسجّلاً في قائمة الأفراد المحددين بشكل خاص (SDN) لدعم شركة PdVSA والمشاركة في أنشطة التحايل على العقوبات. يُسلّط هذا الإجراء الضوء على المخاطر بالنسبة للشركات غير الأمريكية التي تقدم الدعم لأفراد مُسجّلين في قائمة SDN أو الأشخاص المحظورين أو تدعم نظام "مادورو". بالإضافة إلى ذلك، حدّدت الإدارة العديد من الشركات الكبرى المملوكة للدولة والعاملة في القطاعيْن المالي والمعادن في فنزويلا في قائمة SDN.

علاوةً على ذلك، أقر مجلس النواب الأمريكي مشروعَي قانونيْن في 25 مارس 2019، بدعمٍ ساحق من الحزبيْن الجمهوري والديمقراطي والذي، إذا تم سنُّه، من شأنه أن يزيد من تقييد وصول نظام "مادورو" إلى الذخائر الأمريكية والمواد ذات الاستخدام المزدوج، وكذلك تطبيق التدقيق على أي استحواذ روسي محتمل على الشركة الأمريكية لبنية الطاقة التحتية CITGO الأم، وهي شركة تابعة لشركة PdVSA.

يُلخّص تنبيه عملائنا هذه الإجراءات الأخيرة، بالإضافة إلى التطورات الأخيرة المتعلقة بالعقوبات المفروضة على فنزويلا.

لمزيد من المعلومات

- تنبيه العميل
- البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية - بنك Evrofinance
- البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية - تحديد شركات التعدين
- البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية - BANES
- تنبيه العميل بتاريخ 6 فبراير
- تنبيه العميل بتاريخ 13 فبراير

مكتب مراقبة الأصول الأجنبية تُحدّث التحذير بشأن الشحنات السورية

في 25 مارس 2019، حدّثَ مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، بالتعاون مع وزارة الخارجية وخفر السواحل الأمريكي، تحذيره لشهر نوفمبر 2018 إلى شركات شحن البترول البحري، مُحذّراً من مخاطر العقوبات الأمريكية الكبيرة على الأطراف المشاركة في شحنات البترول إلى الحكومة السورية. تتضمن قائمة التحذيرات للممارسات الخادعة المستخدَمة لإخفاء الوجهة الخاصة بالنفط السوري الآن تغييرات في اسم السفينة وتدابير تخفيف المخاطر المُوصَى بها متضمّنة الآن معرفة العناية الواجبة للعميل ومراقبة المخاطر المتعلقة بالتأمين. يتضمن التحذير المُحدّث أيضًا تحديثات رئيسية على ملحقه، مضيفًا العشرات من السفن التي سلّمتْ النفط إلى سوريا منذ عام 2016، وتُشارك في شحنات شحن النفط التي يُحتمل أن تكون موجّهة إلى سوريا أو المُصدّرة للنفط السوري.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- تحذير الشحن المُحدّث لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- إشعار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على الإنترنت
- النشرة الحمراء - نوفمبر 2018

مكتب مراقبة الأصول الأجنبية يُحدّث تحديدات كوريا الشمالية وتحذير الشحن

في 21 مارس 2019، حدّثَ مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قائمة الأفراد المحددين بشكل خاص والأشخاص المحظورين (قائمة SDN) لإضافة شركتَي شحن صينتيْن اللتيْن، وفقًا للبيان الصحفي الصادر عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، ساعدتا كوريا الشمالية على تجنُّب العقوبات، على التوالي، عن طريق بيع، أو تزويد، أو نقل، أو شراء المعادن أو الفحم من كوريا الشمالية واستخدام "الممارسات الخادعة" التي تُمكّن مسؤولي المشتريات في كوريا الشمالية القائمين في الاتحاد الأوروبي من تشغيل وشراء السلع.

بالإضافة إلى ذلك، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية مع وزارة الخارجية وخفر السواحل الأمريكي، تحديثًا لتحذيره لشهر فبراير 2018 بشأن الشحن إلى كوريا الشمالية بإضافة معلومات جديدة حول ممارسات الشحن الخادعة في كوريا الشمالية، وإرشادات إضافية حول كيفية التخفيف من مخاطر التورط في مثل هذه الممارسات، ومخطّط جديد يُصوّر بعض منافذ الاتصال وثلاثة ملاحق جديدة. تشمل الملاحق: (1) إرشادات محددة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والجهات الفاعِلة في الصناعة بشأن أفضل الممارسات لتجنُّب الانخراط في أنشطة غير مشروعة مرتبطة بكوريا الشمالية، و(2) قائمة من 18 سفينة يُعتقد أنها شاركت في عمليات نقل غير مشروعة للنفط المُكرّر مع ناقلات من كوريا الشمالية، و(3) قائمة تضم 49 سفينة يُعتقد أنها صدّرت الفحم الكوري الشمالي. وفقًا للتحذير المُحدّث، تُواصل كوريا الشمالية استخدام ممارسات الشحن الخادعة مثل طمس أسماء السفن، وتزوير المستندات، والعبث بأنظمة التعرّف الآلي، واستخدام عمليات نقل، وإن كان ذلك في مواقع جغرافية مختلفة عن تاريخ نشر التحذير الأولي في فبراير 2018.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- تحذير الشحن المحدّث لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- إشعار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على الإنترنت
- النشرة الحمراء - فبراير 2018

وزارة الخارجية تُعدّل العقوبات المالية المدنية القصوى للتضخم

في 19 مارس 2019، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية قاعدة نهائية وفقًا لقانون تعديل التضخم في العقوبات المالية المدنية لعام 1990، بصيغته المُعدّلة، مع تعديل الحد الأقصى للعقوبات المالية المدنية (CMP) عن انتهاكات القوانين التي تسِنُّها الوزارة. على وجه الخصوص، تمت زيادة الحد الأقصى للعقوبات المالية المدنية لمعظم انتهاكات اللوائح الدولية المتعلقة بالاتجار بالأسلحة إلى 1,163,217 دولارًا لكل حالة انتهاك.

لمزيد من المعلومات

- القاعدة النهائية للسجل الفيدرالي

الولايات المتحدة، وكندا، والاتحاد الأوروبي يفرضون عقوبات على روسيا بسبب استمرار العدوان في أوكرانيا

في 15 مارس 2019، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بالتنسيق مع كندا والاتحاد الأوروبي تحديد ستة أفراد روسيين وثمانية كيانات روسية، وفقًا للبيان الصحفي الصادر عن المكتب، أيّدت هجمات نوفمبر 2018 على السفن البحرية الأوكرانية في مضيق كيرتش، والضم المزعوم لشبه جزيرة القرم والانتخابات الحكومية الانفصالية في شرق أوكرانيا. وعلى وجه الخصوص، فرضَ مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عقوبات على أربعة مسؤولين روسيين يزعُم تورطهم في هجوم مضيق كيرتش، وست شركات دفاع روسية فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بضم روسيا المزعوم لشبه جزيرة القرم واثنين من الانفصاليين الأوكرانيين الذين يُزعَم تورطهم في تنظيم انتخابات نوفمبر 2018 غير القانونية.

وفي 15 مارس 2019 أيضًا، أعلنت الحكومة الكندية فرض عقوبات على 114 فردًا و15 كيانًا، وأدرج مجلس الاتحاد الأوروبي ثمانية مسؤولين روسيين إلى قائمته الخاصة بالذين يخضعون لتدابير تقييدية. وأشارت كل من كندا والاتحاد الأوروبي إلى هجمات نوفمبر 2018 على السفن الأوكرانية في مضيق كيرتش كسبب أساسي للعقوبات الجديدة.

لمزيد من المعلومات

- البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- البيان الصحفي لدائرة الشؤون الدولية الكندية

- البيان الصحفي لمجلس الاتحاد الأوروبي

هواوي تتحدى قانون الولايات المتحدة الذي يحظر الوكالات الفيدرالية والمتعاقدين والمستفيدين من القروض أو المنح من استخدام معداتها وخدماتها

في 6 مارس 2019، رفعت شركة Huawei Technologies USA, Inc وHuawei Technologies Co., Ltd ("هواوي") دعوى في محكمة المقاطعة الأمريكية بالمقاطعة الشرقية في ولاية تكساس ضد الولايات المتحدة والعديد من المسؤولين الفيدراليين البارزين الذين يسعون إلى الحكم التفسيري بأن القسم 889 من قانون إقرار الدفاع الوطني لعام 2019 غير دستوري. يمنع القسم 889 الوكالات الفيدرالية، ومتعاقديها، والمستفيدين من القروض أو المنح الفيدرالية من شراء "[معدات] الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تُنتجها شركة هواوي. . . أو أي شركة تابعة أو منتسبة إلى [هواوي]. . . [و] [خدمات] الاتصالات السلكية واللاسلكية أو المراقبة بالفيديو التي تُقدّمها [هواوي] أو باستخدام أجهزة [هواوي]". تدّعي هواوي أن هذا الحظر يستهدف أعمالها بشكل غير عادل في انتهاك للعديد من الأحكام الدستورية، بما في ذلك الإجراءات القانونية الواجبة.

تعكس الدعوى آخر التطورات في المواجهة المستمرة منذ أشهر بين شركة هواوي والحكومة الأمريكية، والتي تمت مناقشتها سابقًا في النشرة الحمراء الصادرة في ديسمبر 2018 / يناير 2019.

لمزيد من المعلومات

- الشكوى
- النشرة الحمراء - يناير 2019

تمديد مؤقت للتراخيص العامة ذات الصلة بأوكرانيا

في 6 مارس 2019، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عن تمديد إضافي لتاريخ انتهاء صلاحية رخصتيْن عموميتيْن (GLs) على صلة بأوكرانيا تشمل مجموعة GAZ. تقوم الرخصتان 13K و15E الجديدتان بتعديل الإصدارات السابقة لتخويل بعض المعاملات مع مجموعة GAZ حتى 6 يوليو 2019.

لمزيد من المعلومات

- إشعار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على الإنترنت
- النشرة الحمراء - أكتوبر 2018

المصادر العالمية للتحقيقات

- نهج جديد في أحكام عدم انتهاك حرمات الآخرين في اتفاقيات الامتياز
- المحكمة العليا الأمريكية: ناشرو البيانات الكاذبة بقصد الاحتيال قد يخضعون للمساءلة بموجب قانون الأوراق المالية والبورصات، القاعدة 10b5
- وزارتا الخارجية والتجارة يفتتحان فترة التعليق العام على ضوابط تصدير الصواريخ، والقذائف، ومركبات الإطلاق، والمركبات الفضائية، والأقمار الاصطناعية
- مجلس مراقبة حسابات الشركات العامة يُعدّل عملية تعيين موظفي جلسات الاستماع وإقالتهم

الالتزامات المكتوبة والشفهية

في 25 أبريل 2019، سيقدم كيفين وولف إلى منظمة منسّقي الرقابة على الصادرات (ECCO) السنوية كلمة حول قضايا ضوابط التصدير المتعلقة بموظفي وزارة الطاقة الأمريكية (DOE)، ومتعاقدي وزارة الطاقة ومقاوليها من الباطن في لوس ألاموس، نيو مكسيكو.

في 3 مايو 2019، سيتحدث كريستيان ديفيس وكيفين وولف عن "كيفية استخدام العقوبات وضوابط التصدير كجزء رئيسي من السياسة الأمريكية الشاملة بشأن الصين"، في المؤتمر الرئيسي السنوي الثاني عشر حول العقوبات الاقتصادية في واشنطن العاصمة.

إذا كنت ترغب في دعوة محاميي أكين غامب للتحدث في شركتك أو مع مجموعتك حول قانون مكافحة الفساد، أو الامتثال، أو الأمن السيبراني، أو الإنفاذ والسياسة أو غير ذلك من موضوعات التحقيق والامتثال الدولية، فيرجى الاتصال بخايمي شيلدون على الرقم +1 212.407.3026 أو البريد الإلكتروني

مزيد من المعلومات للمحامين المشتركين في التحقيقات العالمية وممارسة الامتثال.

المحررون التنفيذيون

بول دبليو بتلر
كريستيان ديفيس

محررو تطورات مكافحة الفساد

ستانلي وودوارد
ميليسا تشاستانغ
آن كولكر
أبيغيل كوهلمان
اليزابيث روزين
مايكل فايرز

محررو مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات والجمارك

سوزان كين
كريس تشامبرلين
سارة كيروين
جنيفر ثونم

ترجمات النشرة الحمراء إلى الصينية، والروسية، والعربية، والإسبانية متاحة على أساس مؤجل. يُرجى التحقق من الروابط الموجودة أعلاه أو روابط الطبعات المؤرشفة أدناه للاطلاع على الطبعات المترجمة السابقة.

الطبعات المؤرشفة | الطبعات المؤرشفة—العربية | الطبعات المؤرشفة—الصينية | الطبعات المؤرشفة—الإسبانية | الطبعات المؤرشفة—الروسية

akingump.com

© Feld LLP & 2019 Akin Gump Strauss Hauer. جميع الحقوق محفوظة. الإعلان للمحامين. تُوزع هذه الوثيقة للاستخدام المعلوماتي فقط ؛ لا تشكل نصيحة قانونية ويجب عدم استخدامها على هذا النحو. النتائج السابقة لا تضمن نتائج مماثلة. شركة Feld & Akin Gump Strauss Hauer التي تُزاول أعمالها تحت اسم Akin Gump LLP هي شركة محدودة المسؤولية في نيويورك، وهي مُرخّصة ومُنظّمة من قِبل سلطة تنظيم المحامين بموجب رقم 267321. قائمة الشركاء متاحة للتفتيش في الطابق الثامن، ميدان Ten Bishops، لندن E1 6EG. لمزيد من المعلومات حول Akin Gump LLP، وFeld & Akin Gump Strauss Hauer LLP، أو الكيانات الأخرى ذات الصلة التي تعمل ضمن شبكة Akin Gump بجميع أنحاء العالم، يُرجى الاطلاع على صفحة الإشعارات القانونية.

تحديث التفضيلات | الاشتراك | إلغاء الاشتراك | توجيه إلى صديق | الإشعارات القانونية | موقع Akin Gump الإلكتروني

تم إرسال هذا البريد الإلكتروني بواسطة: 1333 New Hampshire Avenue, N.W., Washington, DC 200361564